

أثر علوم الدين في اكتمال النظرية اللغوية عند العرب

عبد السلام المسدي *

تدور القضية حول أثر علوم الدين في اكتمال النظرية اللغوية عند العرب مما يدخل ضمن أوجه القراءة التي يمكن لكل واحد منا أن يجريها على مخزوننا التراثي بكل أصناف جداوله.

ومما لا شك فيه أن السؤال الذي يتبادر في مثل هذا السياق المتكرر هو لماذا الاهتمام بهذا الموضوع على وجه التحديد؟ وهل ان منطلق هذا الاهتمام هو حيرة لغوية معاصرة قبل كل شيء أم إنها حيرة دينية تراثية على وجه التخصص؟.

لعل الخلفية التي يصدر عنها هذا الإشكال الدقيق تتوضح بتساؤل يصاغ على قالبين : قالب طردي وقالب عكسي :

فهل كان يمكن للنظرية اللغوية عند العرب أن تكون كما كانت عليه لولا إسهام رواد الفكر الديني فيها؟ وهل كان يمكن لبعض علوم الدين أن تبلغ ما بلغته من إحكام لولا صفاء الرؤية اللغوية؟ وبهذا الاستفسار المزدوج يكتسب الموضوع بعدا فكريا يشارف مستوى التكوين المعرفي.

قد لا يكون من نافلة القول أن نذكر بأن الثورة المعرفية المعاصرة قد انطلقت بوجه بارز من حقلين متباينين في الهوية والسمات هما حقل المعارف اللغوية من جهة وحقل العلوم الرياضية من جهة ثانية، وكان المطاف الختامي بهذين المجالين أن التقيا في جدول واحد هو حقل الإعلامية.

* أستاذ اللسانيات بجامعة تونس الاولى، ألقى هذه المحاضرة على منبر نادي الفكر بالمعهد الاعلى لاصول الدين.

والذي نحتفظ به من هذا الجدول المشترك - سواء أ تحدثنا عنه من زاوية إجراءاته التطبيقية فقلنا حقل الإعلامية، أو تحدثنا من زاوية شبكاته النظرية فقلنا المعلوماتية، أو اتجهنا صوب آلياته التقنية فقلنا الحاسوبية - هو أنه يمثل نقطة تقاطع الذكاء الطبيعي الذي يهبه الله للإنسان مع الذكاء الصناعي الذي يبتكره الإنسان بفضل كل الملكات التي رزقه الخالق إياها.

وإذا ما افترضنا أن ما نتحدث عنه اليوم بهذه المصطلحات - نعني الذكاء الطبيعي والذكاء الصناعي - ليس إلا صورة للملكتين القديمتين لدى الإنسان وهما ملكة التأمل النظري وملكة الاستثمار العملي، فإننا نستطيع أن نؤكد بدون أي مجازفة بأن كل نهضة حضارية في تاريخ الإنسان إنما قامت أولا وبالذات على إحكام الصلة بين الطرفين، تماما كما أن كل نهضة ثقافية فكرية قد كانت دوما تقوم على أساس إحكام الصلة بين البعدين الزمنيين : بُعد الحاضر وبُعد الماضي .

ومما يقتضيه الدخول إلى هذه الإشكالية - التاريخية المعرفية في نفس الوقت - التذكير بأن الحيرة الحافزة التي تطرد في هذا السياق هي من حيث المضمون إما لغوية أو دينية، وهي من حيث المنهج إما تراثية أو معاصرة.

وبناء على كل ذلك يرد أنموذج القراءة الذي نصادر عليه وهو الذي يتظافر المكونان الديني واللغوي ويتعاضد عليه التناولان الحاضر والماضي. وهكذا تتجمع في جدول واحد : اللسانيات والتراث متصاهرين، والوعي المعاصر مع البعد الديني متناظرين.

* * *

مما غدا مسلّمة هي من جنس البديهيات أن طبيعة المعجزة المحمدية جاءت منسجمة مع الخصوصية التي اتسمت بها حياة العرب. ولكنها في نفس الوقت قد طبعت الحضارة الإسلامية بنفس السمة من حيث كرس تلك الخصوصية بالذات، فالدعوة المحمدية لم تستخدم الأرضية البيانية بكل تجلياتها الشعرية والخطابية لمجرد الاقناع بمصادقية الرسالة السماوية حتى إذا زالت الأسباب الأولى ارتفعت ضرورات التماهي في معقباتها لارتفاع الكلفة، وإنما أقرّتها إقرارا بعد أن استخدمتها ووظفتها في منطلق الحدث التاريخي الكبير. ولذلك يمكننا أن نعتبر أن الإسلام قد انطلق

من حضارة هي حضارة الشعر ليؤسس حضارة هي حضارة النص وكان الجسر اللامح بين الضفتين والمنجز في نفس الوقت للحسم وللإرسال هو جسر الإعجاز البياني.

وقد يكون في نفس الدرجة من المسلّمات أن نشوئية المعرفة في هذه الحضارة العربية الإسلامية مرتبطة - وفي كل أنسجتها المتنوعة بحسب مدارات المعرفة وبحسب الحقب الزمنية - بهذا النص الذي هو منبع الإفاضة ومعين الإشراق ألا وهو النص المعجز. وإذا ما تعيّن استلهم الأنموذج الأوّلي لهذا الترابط العضوي - خارج دائرة علوم الدين ذاتها طبعا - فإننا نجده في علوم اللغة والتي نشأت، وتفرعت، ثم توائمت حتى اكتملت، وكل ذلك في سياق غاية جوهريّة هي حفظ النص.

فالنحو في تاريخ العربية وإن كان قائما على محاولة تنظيم اللغة بعقلنة أبنيتها الداخلية فإنه لم يكن يرتسم لنفسه غائيّة الكشف العلماني لأسرار الظاهرة اللغوية بقدر ما كان امتثالا لاقتضاءات خارجية عن اللغة دعت إلى التحكم في نزوعها الطبيعي نحو التغيّر والتبدل، لذلك قام النحو - لا منظما للغة أساسا - وإنما كابحا لجموح التفاعل بين المؤسسة اللغوية وناموس الزمن الطبيعي، فحافظ تنظيم اللغة في تاريخ الحضارة العربية هو عقائدي حضاري، فكان النحو في أصل نشأته امتثالا دينيا مذهبيا أكثر مما كان تطلعا من تطلعات الفكر نحو عقلنة الحدث اللساني.

ثم إن علم النحو لما كان في جوهره معياريا يؤكد في ذاته قانون «ما يجب» فإنه يتضمن في منعطفاته بالاستتباع الحتمي إقرارا بأنه تقنين مغاير لـ «ما هو كائن» بالفعل، أو لما هو صائر بالقوة، فالنحو إذن وازع يردع طبيعة الأمور في فطرتها الخلقية - شأنه شأن كل القوانين الوضعية في الحياة الجماعية - ولذلك فهو محاولة تقيّد حركية الصيرورة الزمانية، لذلك يجوز لنا أن نقرر بأن النحو - في تاريخ الحضارة العربية - هو موقف لا من اللغة ذاتها وإنما هو موقف من خصائصها الملزمة لها، فالنحو إذن موقف من تغيّر اللغة وليس موقفا من الظاهرة اللغوية في حد ذاتها: لها أو عليها.

كل ذلك يجيز لنا البت بأن علم النحو في نشأته من حيث هو اعتراض

معياري على الظاهرة الطبيعية فإنه إقرار لها واعتراف .
فإذا انضاف إلى ثقل المعيار ثقل آخر ازداد الضغط وتباطأت حركة
التغير كالذي حصل في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية عندما تظافرت
على المؤسسة النحوية قيم المؤسسة الدينية.

إن العلوم الدينية - في تاريخ ميراثنا العربي الإسلامي - بعد أن استقامت
راسية بفضل أدوات المعرفة اللغوية في استنطاق النص قد عادت إلى العلوم
اللغوية لتؤثر فيها وتخصب منطلقاتها. والذي سمح بهذا الإنجاز الفكري
الكبير هو انجلاء مراتب الظاهرة اللغوية لدى رواد الفكر العربي بصورة لم
تتحقق لها مثيلات في سائر الموارث الإنسانية الأخرى : فلقد انكب العلم
اللغوي على مرتبة الكلام من حيث هو حدث فردي، فربط بينها وبين مرتبة
اللسان من حيث هو حدث نوعي يتصل بالعلاقة الجمعية الرابطة بين
الافراد إذا شملهم سياق ثقافي واحد وألف بينهم نسيج حضاري مشترك،
ولكن العلم الديني جاء بعد ذلك فبنى على هاتين المرتبتين مرتبة اللغة من
حيث هي حدث كلي تتسامى على الفردي وعلى النوعي لترتقي إلى الظاهرة
الكونية الشاملة لكل الآدميين الناطقين باللغة الطبيعية : في أي لسان
تشكلت، وبأي كلام تبينت تجلياتها الفردية.

وإذا كان مستوى الكلام ومستوى اللسان من مشمولات فقه اللغة كما
اطرد عليه العرف إلى أيام قريبة من أيامنا، فإن اللغة - كحدث شامل - هي
من مشمولات اللسانيات لأن البحث فيها هو بحث في الكليات.

فلو عدنا إلى مادة هذا التراث من علوم الدين وفحصنا جداولها بحسب
المشارب التي وحدت بينها في هذه الوظيفة اللغوية المتميزة لألفيناها قد
ترتبت على مضارب ثلاثة :

مبدأ تحقيق التواصل وذلك بتحصيل الفهم الضروري لكل مخاطب
باللغة، وكان مدار هذا الإنجاز هو إقامة الصلة التواصلية بين المسلم
والنص القرآني، ولئن كانت هذه الغاية هي الوظيفة التي تنشدها علوم
الدين بأكملها فإن الذي نهض من بينها بتلك المهمة على وجه الاختصاص

هو علم التفسير، وقد تدرجت مراتب العمل فيه من أبسط العمليات التفسيرية عند شرح ما قد يغمض على المسلم من كلام العرب إلى أرقى العمليات الذهنية وذلك عند إحكام التأويل.

ومن هذا الباب توزعت أمهات كتب التفسير بحسب المذاهب الدينية التي كانت المبادئ بين الواحد منها والآخر رحمة من رحمات الخالق على عبده كما قد استقر في مسلمات العقيدة عبر طبقات الصرح التراثي. ولعل أبرز النماذج التي غاصت على حقائق اللغة في هذا الجدول من المخزون الديني هي (جامع البيان عن تأويل أي القرآن) للطبري (310 هـ)، و(الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل) للزمخشري (538 هـ) و(التفسير الكبير) المعروف بمفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي (606 هـ).

والمضرب الثاني هو مبدأ استخراج الأحكام الشرعية من النص، وهذا ما يمثل من حيث علاقة الفكر بالظاهرة اللغوية نواميس الاستنتاج التي هي جزء من آليات تلقي الرسالة اللغوية وآليات تفكيكها بحسب السنن والأعراف القائمة في الرصيد المشترك بين المتكلمين باللسان الطبيعي الواحد. وقد نهض بهذه المهمة الجسيمة من بين فروع المنظومة المعرفية المتصلة بعلوم الدين علم أصول الفقه.

ومن أرقى النماذج التي وصلتنا منه وغاصت على أسرار الظاهرة اللغوية بدقة عجيبة واستحكام فريد مصنف (الإحكام في أصول الأحكام) لابن حزم (456 هـ) وكتاب (المستصفى من علم الأصول) لأبي حامد الغزالي (505 هـ).

أما المضرب الثالث فيدور على مبدأ تحصين العقيدة التي هي غاية المرام في علوم الشرع لأنها مبدأ التوحيد، وقد كانت الوظيفية التاريخية متحققة في حماية الإيمان من كل زيغ أو اختراق، ولم يكن من سبيل إلى ذلك في المخزون المعرفي إلا رسم مسالك تحصين اليقين وإنضاج آليات المحاورة حول العقيدة، حتى ينبري العقل في خدمة الإيمان. وقد كان المدار في كل ذلك علما من أخصب العلوم في شؤون الدين ولكنه كان من أغزر المعارف في شؤون اللغة، كيف لا وقد كان يحمل في ذاته هذا الهاجس الكبير بما أنه كان «علم الكلام».

ولا شك في أن هذا الجدول التراثي قد كان عنوان الخلافات كأشد ما تكون، وكانت وجهات النظر تتباين فيه حول تحديد الكلام من حيث هو إحدى الصفات، وبالتالي إحدى قواعد التوحيد، ولكن الطريق أن خلفيات التباين الذي هو متصل بالعقيدة لم تضر في شيء الوحدة الفكرية حول استكشاف خصائص الكلام من حيث هو صفة ملازمة للكائن الآدمي : فالقناعات حول الظاهرة اللغوية في بعدها البشري الدنيوي كانت كالمصادر التي ينطلقها الجدول النظري المتصل بالقضية في بعدها العقائدي المتصل بصفات الله. وهذا من أعظم الأسرار التي يوقفنا عليها النظر المتمعن في التراث العربي الإسلامي.

وإذا كان لزاماً أن نذكر بعض النماذج شواهد على ذلك فلتكن البداية من مدونة الجاحظ (255 هـ) بكل أبوابها من (البيان والتبيين) إلى (الحيوان) مروراً بالرسائل في كل تنوعها. ثم لنثن بالمدونة العجيبة التي خلفها لنا هذا العقل الغريب القاضي عبد الجبار (415 هـ) الذي آلت إليه الرئاسة على أئمة مذهبه بعد أستاذه الجبائين : أبي علي وأبي هاشم. وكانت هذه المدونة تحت وسم (المغني في أبواب التوحيد والعدل) ولا يمكن أن يغفل الشاهد عن ابن حزم (456 هـ) في (كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل) ولا عن محمد الشهرستاني (548 هـ) في (نهاية الأقدام في علم الكلام) ولا عن سيف الدين الأدي (631 هـ) في (غاية المرام في علم الكلام).

إن القاطع المشترك الذي تاتف حول هذه النماذج وأمثالها هو أن اهتمامات أصحابها وإن تميزت بخصوصيات بعضها في المنهج وبعضها في المضمون فإنها قد قادتهم إلى أن يستقرئوا مراتب التجريد في الظاهرة اللغوية بما أوصلهم إلى ما يعرف في العلم الحديث بالكليات.

ومن طريف ما ندققه - ولذيذه في نفس الوقت - أن استنباط الكليات المتصلة باللغة في علاقتها بالفكر لم يأت في الموارث الإنسانية إلا عن طريق الفلسفة، ولكنه في التراث العربي الإسلامي جاء بشكل أساسي مضمناً في جداول علوم الدين، فالعقيدة الإسلامية هي - فيما بلغنا - العقيدة الوحيدة التي أثمرت معرفة موضوعية حول الظاهرة اللغوية. ففي حين تولدت عن الأديان الأخرى معرفة نحوية بلغاتها غلغلتها التقديرات الغيبية والتعبدية والصوفية ووقفت عند ذاك الحد نرى التراث الإسلامي قد استوعب كل ما أطرد عليه العرف الإنساني ولكنه أضاف إليه هذا البعد العلمي في تقدير

الظاهرة اللغوية على مستوى الكليات من وراء الخصوصيات.

والسر في ذلك أن الفكر العربي الإسلامي قد استطاع أن يوازن في دراسته للغة بين واقعها كحقيقة بشرية وقضاياها كمعضلة تأملية تتراعى أطراف موضوعها الى العقيدة والتوحيد. ولعل الذي يمثل هذا التوازن التأملي خير تمثيل هو ثنائية الاصطلاح والتوقيف التي لم تحل - عند أصحاب هذا وأنصار ذلك - دون معالجة الظاهرة اللغوية بوصفها مؤسسة اجتماعية، مما أفضى بالجميع إلى الوقوف على أهم الكليات اللسانية والتي يمكن أن نستعرض أبرز محطاتها في المبادئ الستة التالية :

أ - عرْفِيَّة الدلالة في الجهاز اللغوي : ذلك أن نظام اللغة قائم أساسا على أن الألفاظ رموز لدلالاتها التي هي بالوضع، وليست بالطبع، وإذا ما قال عبد الجبار قولته المتناهية في التركيز : «كل اسم يصح أن يجعل بدله غيره» (المغني 7 - 164) ثم صاغ قانونه المحكم : «ليس من حق الكلام أن يكون مفيدا كما أن من حق القادر أن يكون حيا». (7 - 107) فإن سيف الدين الأمدى قد كان أقرب منالا والصق بالتمثيلات حين قال : «إن هذه العبارات والتقديرية غير حقيقية، أي ليست أمورا عقلية، بل اصطلاحية مختلفة باختلاف الأعصار والأمم، ولهذا لو وقع التواضع من أهل الاصطلاح على أن يكون التفاهم بنقرات وزمرات لقد كان ذلك جائزا» (غاية المرام : 100 - 101).

ب - العقل ودلالة اللغة : ذلك أن شدة الإيمان بسلطان العقل أدت إلى ضبط حدود المعقول، وكانت عتبة هذه الحدود هي اللغة لا من حيث هي تأليف ونظام وإنما من حيث هي على وجه التدقيق ألفاظ ذات معان. فالعقل يقصر عن إدراك دلالة الألفاظ بواسطة مسالك البرهان وآلية الاستدلال.

فالغزالي يؤكد «أن اللغة لا تثبت قياسا» (المستصفى : 2 - 14) لأنه «لا مجال للعقل في اللغات» (1 - 165)، والقاضي عبد الجبار يقرر : «أن الاستفادة بالكلام ليس مما يعلم بدليل العقل» (16 - 359) بعد أن يشير : «قد علم أن العقل لا يوجب وضع اللغة أصلا فضلا عن استعمال عبارة مخصوصة في أمر معين» (7 - 158).

ج - اللغة والأنظمة الدالة : فلقد دفعت النظرة الموضوعية إلى اعتبار اللغة جهازا إعلاميا شأنه شأن الأنظمة العلامية الأخرى، وهي التي أطلق عليها الجاحظ أصناف الدلالات وجعلها خمسة : اللفظ والإشارة والعقد

والخط ثم الحال التي تسمى النُصبة وتفضي إلى دلالة الاعتبار (البيان 1 - 76).

د - اللغة والوجود الاجتماعي : فلقد تشبع رواد الفكر اللغوي في التراث العربي ولا سيما من خلال وعيهم الديني واستشعارهم لمقوم العقيدة بالنظرة الموضوعية التي تنزّل الجزء ضمن الكل والفرد ضمن المجتمع، فكانت ثمرة كل ذلك رؤية سوسولوجية للعامل اللغوي قل أن نعثر على قرينه عند السالفين.

فالوجود الجماعي هو الذي إذا تفاعل مع العامل اللغوي أفضى إلى العمران البشري، ولعل شهادة ابن مسكويه تحوصل كل ما جاء مبثوثا في شكل ومضات قصيرة.

يقول :

إن السبب الذي احتيج من أجله إلى الكلام هو أن الإنسان الواحد لما كان غير مكتف بنفسه في حياته، ولا بالغ حاجاته في تنمية بقائه مدته المعلومة، وزمانه المَقْدَر المقسوم؛ احتاج إلى استدعاء ضروراته في مادة بقائه من غيره، ووجب بشرطة العدل أن يعطي غيره عوض ما استدعاه منه، بالمعاونة التي من أجلها قالت الحكماء : إن الإنسان مدني بالطبع.

وهذه المعاونات والضرورات المقتسمة بين الناس، التي بها يصح بقاؤهم، وتتم حياتهم، وتحسن معاشهم، هي أشخاص وأعيان من أمور مختلفة، وأحوال غير متفقة، وهي كثيرة غير متناهية، وربما كانت حاضرة فصحت الإشارة إليها، وربما كانت غائبة فلم تكف الإشارة فيها، فلم يكن بدّ من أن يفرز إلى حركات بأصوات دالة على هذه المعاني بالاصطلاح، ليستدعيها بعض الناس من بعض، وليعاون بعضهم بعضا، فيتم لهم البقاء الإنساني، وتكمل فيهم الحياة البشرية.

(العوامل : 6 - 7)

هـ - نقض تفاضل اللغات : فمن أعظم القرائن دلالة على ارتقاء الفكر الديني إلى درجة قصوى من الموضوعية في شأن الظاهرة اللغوية ما انتهى إليه كثير من أعلامه في إقرارهم مبدأ تساوي الألسنة البشرية في الفضل والاعتبار. وما كان لنمط آخر من أنماط التفكير غير التفكير الديني أن يهتدي إلى هذه الحقيقة وأن يصدع بها بدون أي ضيق نفسي أو حرج

حضاري. فلا الفكر الأدبي ولا الفكر النقدي ولا حتى الفكر الفلسفي بممتلك لأدوات الحصانة في مثل هذا الموضوع الشائك ومعلوم أن الإنسانية ستقضي القرون العديدة لتشارف مع مطلع القرن العشرين هذه الحقيقة مع تردد واضح وذلك على يد فردينان دي سوسير.

ولعل مثالا واحدا يمكن أن يُغنيننا عن استطرادات كثيرة، لاسيما وأنه ينطق بشهادة متكاملة جاءت على لسان فقيه، من رؤوس القضاء، مارس الحكمة المنطقية، وتعمق في أصول الفقه، ونال من لذة الأدب ومكاشفة الشعر، هو ابن حزم الاندلسي إذ يقول :

وقد توهم قوم في لغتهم أنها أفضل اللغات. وهذا لا معنى له لأن وجوه الفضل معروفة؛ وإنما هي بعمل أو اختصاص ولا عمل للغة، ولا جاء نص في تفضيل لغة على لغة وقد قال تعالى : ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم﴾ وقال تعالى ﴿فإنما يسرناه بلسانك لعلهم يتذكرون﴾ فأخبر تعالى أنه لم ينزل القرآن بلغة العرب إلا ليفهم ذلك قومه عليه السلام لا لغير ذلك. وقد غلط في ذلك جالينوس فقال : إن لغة اليونانيين أفضل اللغات لأن سائر اللغات إنما هي تشبه إما نباح الكلب أو نقيق الضفادع.

قال علي : وهذا جهل شديد لأن كل سامع لغة ليست لغته ولا يفهمها فهي عنده في النصاب الذي ذكر جالينوس ولا فرق.

وقد قال قوم : العربية أفضل اللغات لأنه بها نزل كلام الله تعالى.

قال علي : وهذا لا معنى له، لأن الله عز وجل قد أخبرنا أنه لم يرسل رسولا إلا بلسان قومه. وقال تعالى : ﴿وإن من أمة إلا خلا فيها نذير﴾ وقال تعالى : ﴿وإنه لفي زبر الأولين﴾ فبكل لغة قد نزل كلام الله تعالى ووحيه، وقد أنزل التوراة، والانجيل، والزبور، وكلم موسى عليه السلام بالعبرانية. وأنزل الصحف على إبراهيم عليه السلام بالسريانية. فتساوت اللغات في هذا تساويا واحدا (الإحكام : 1 - 32).

و — اللغة والبعد الوجودي : فلقد كانت الثمرة المعرفية للرؤية الموضوعية أن ربط الفكر العربي الإسلامي بين قيمة اللغة ووزن الإنسان في الوجود، فكان الكلام بمثابة المحرر للإنسان من قيوده ككائن مرتهن في المادة، لأن اللغة — التي بها يتم البيان والاستدلال — هي التي تمثل التحام الإنسان بالوجود عن طريق إدراكه. فيتحول العامل اللغوي إلى أداة لعقل

الوجود بالكلية. وهو ما قد يسمح بالقول : إن الكوجيتو العربي الإسلامي لا يمر من التفكير إلى إثبات الوجود إلا عن طريق الكلام. يقول الجاحظ :

ووجدنا كون العالم بما فيه حكمة، ووجدنا الحكمة على ضربين: شيء جعل حكمة وهو لا يعقل الحكمة ولا عاقبة الحكمة، وشيء جعل حكمة وهو يعقل الحكمة وعاقبة الحكمة، فاستوى بذاك الشيء العاقل وغير العاقل في جهة الدلالة على أنه حكمة؛ واختلفا من جهة أن أحدهما دليل لا يستدل، والآخر دليل يستدل، فكل مستدل دليل وليس كل دليل مستدل، فشارك كل حيوان سوى الإنسان، جميع الجماد في الدلالة وفي عدم الاستدلال، واجتمع للإنسان أن كان دليلا مستدلا ثم جعل للمستدل سبب يدل به على وجوه استدلاله، ووجوه ما نتج له الاستدلال، وسموا ذلك بيانا (الحيوان : 1 - 33).

لقد كان لعلماء الدين في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية دور أساسي في استكشاف أسرار الظاهرة اللغوية، وكان فضلهم بينا على وجه الخصوص حينما أقادوا من جهود اللغويين ثم تجاوزوها إذ كانوا على بصيرة بنسبية الخلافات التصورية، ففي حين كانت قضية التوقيف والاصطلاح — على سبيل المثال — من القضايا السجالية التي لا تنفذ إلى جوهر العقيدة في مباحث علماء الدين ذهب اللغويون بالمبالغة فيها إلى حد توظيفها فربطها بعضهم بشكل تعميمي حتى جعل نسبة التوقيف إلى الجبرية كنسبة الاصطلاح إلى القدرية.

ولقد كان علماء الدين من الجراة بحيث تجاوزوا الإشكال التقديري معتبرين إياه من الأعراض لا من الثوابت وهذا ما بدا جليا في موقف أبي حامد الغزالي — على سبيل المثال — من قضية أصل اللغة. وبناء على ما أسلفنا فإننا اليوم في قراءتنا للتراث نعثر على أبرز المقولات الفكرية المتطورة حول اللغة في مضان علوم الدين — من تفسير وأصول فقه وعلم كلام — أكثر مما نجدتها في مصنفات علوم اللغة سواء ما اتصل منها بعلم النحو أو بعلم البلاغة أو بعلم المعاجم، ولا يكاد يشذ عن ذلك إلا علم أصول النحو الذي هو — كما نعلم — ثمرة أخرى من ثمار استفادة اللغويين من علوم الدين بما أنه ضرب من إسقاط علم أصول الفقه على آليات اللغة.